

التغير البنيوي في النظام الدولي: مقاربة نظرية

Structural change in international system: theoretical approach



بلخيرة محمد¹ ، ختو فايزة²

¹ مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بنو بوعلي-الشلف، الجزائر

m.belkhira@univ-chlef.dz

² مخبر إصلاح السياسات العربية في ظل تحديات العولمة، جامعة حسيبة بنو بوعلي-الشلف، الجزائر

f.khettou@univ-chlef.dz

تاريخ الإرسال: 2025/09/04 تاريخ القبول: 2025/11/09 تاريخ النشر: 2025/12/01

ملخص: تهدف هذه الورقة إلى إلقاء الضوء على موضوع التغير البنيوي في النظام الدولي، مع التركيز على الجانب النظري. فباعتباره سمة بارزة في النظام الدولي، يحدث التحول البنيوي في النظام الدولي عند أقول نظام دولي، وتبلور ملامح نظام دولي جديد. نظريا، تتقاطع الأطروحات النظرية المفسرة للظاهرة في أن أي تحول في بنيانه، مرهون بحدوث اختلال عميق في موازين القوى الأكثر تأثيرا في السياسة الدولية، بصرف النظر عن كون هذا التحول فعلا إراديا أم قانونا طبيعيا. وتبدو هذه الأطروحات قاصرة، أو على الأقل غير كافية لأداء وظيفتها التفسيرية للظاهرة قيد الدراسة، لاسيما في ظل الطابع المعقد للمجتمع الدولي المعاصر على المستويين الكمي والكيفي. ولعل عدم قدرتها على التنبؤ بميلاد النظام الدولي الجديد، يعد أحد مؤشرات هذا القصور، علما أن التنبؤ بالمستقبل يعد إحدى وظائف نظرية العلاقات الدولية. لذلك، فإن هذه الأطروحات في حاجة إلى تجديد إطارها المفاهيمي والنظري وإعادة هيكلة تحليلها، تماشيا مع الأحداث والتطورات الحاصلة في العلاقات الدولية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي؛ التغير البنيوي؛ القطبية الدولية؛ مقاربة نظرية؛ العلاقات الدولية.

Abstract:

This paper examines the structural change in international system, focusing on the theoretical underpinnings. Structural change, as a defining characteristic of international order, occurs when an existing international system declines and the contours of a new order begin to take shape. Across deferent theories, there is an agreement that such change is driven by profound disruptions in the global balance of power, whether these disruptions arise from deliberate human agency or from an inherent natural law. Yet, these theories remain limited, or at least insufficient, to explain the complexity of contemporary international society in both quantitative and qualitative terms. A key weakness lies in their failure to predict the emergence of a new international order. Thus, these theories need to renew its conceptual and theoretical frameworks and restructure their analytical foundations in order to align more effectively with the shifting realities and evolving dynamics of contemporary international relations.

Key words: International System; structural change; International Polarity; Theoretical Approach; International Relations.

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التغير من أهم الآليات المعترضة لمسار وتفاعلات النظام الدولي القائم، من خلال تداعياتها الهيكلية على بنيته وتأثيرها على نسيجه التفاعلي وطبيعة أداء وحداته. وتلعب الأحداث المفصلية والمتغيرات الدولية والإقليمية دورا محوريا في إنتاج التغير الذي عادة ما ترفع لواءه قوى دولية أكثر فاعلية وغير راضية بالوضع الراهن، يعكس قدراتها وطموحاتها في توجيه مسار حركة التفاعل الدول، بما يخدم مصالحها القومية. يعد التغير سمة من سمات النظام الدولي، باعتبار أن حركته في هيكلته ومخرجات وتفاعلات مختلف وحداته، تتسم بالديمومة والاستمرارية، تبعا للتغير في استراتيجيات القوى الدولية، وما تتوفر عليه من إمكانيات كمية ونوعية، تدفعها إلى انتهاج خطط استراتيجية غير مألوفة، تستجيب لتطلعاتها وأهدافها. لقد حظي موضوع التغير الهيكلي للنظام الدولي، على الصعيد النظري محور دراستنا، باهتمام بعض المنظرين الذي حاولوا إعطاء تفسيرات من شأنها فهم واستيعاب كيفية الانتقال من نظام دولي إلى آخر. أهمية وأهداف الدراسة:

تعد مسألة البحث في النظام الدولي من بين أهم المواضيع الأساسية في دراسة حركة التفاعل الدولي؛ لكونه يشكل مستوى تحليليا مهما لفهم واستيعاب نسيج العلاقات الدولية، وتفسير سلوك الوحدات المشكلة له؛ باعتبار أن هناك تأثير متبادل بين النظام ومكوناته. وعليه، فإن أي تغير في الكل يؤثر في الأجزاء، والعكس صحيح. من هنا تكمن أهمية هذه الورقة التي تعالج موضوع التغير البنيوي في النظام الدولي، وما يمكن أن تترتب عنه من تداعياته على مكانة الوحدات الدولية، وتاليا على سياساتها الخارجية، مع التركيز على الجانب النظري الذي لم يحظى -في حدود علمنا- بدراسة متكاملة ومستقلة. وتسعى هذه الدراسة إلى رصد أهم الأطروحات النظرية التي سعت إلى تفسير وتحليل هذه الظاهرة، وتقدير مدى قدرتها على أداء وظيفتها التفسيرية، في ظل عالم كان ولا يزال يتسم بقدر كبير من الفوضى وعدم الاستقرار.

إشكالية الدراسة:

اتكاء على ما سبق، يمكن لنا طرح الإشكالية التالية: ما مدى نجاعة الأطروحات النظرية السائدة في الحقل التنظيري للعلاقات الدولية في تفسير التغير البنيوي في النظام الدولي؟
إجابة على الإشكالية البحثية، تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية: كلما زاد المجتمع الدولي تعقيدا، كلما كانت الأطروحات النظرية السائدة المفسرة للتغير البنيوي للنظام الدولي، في حاجة إلى التجديد وإعادة الهيكلة.

منهجية الدراسة:

تتطلب طبيعة الموضوع توظيف ما يعرف بالتكامل المنهجي، من خلال الاستعانة بالمناهج التالية:

المنهج التاريخي (Historical Method): بحكم أن العلاقات الدولية المعاصرة لها جذور وامتدادات تاريخية سابقة⁽¹⁾، ولأن التأريخ لا يقتصر على سرد الوقائع التاريخية باعتبارها إطاراً تحليلياً وتفسيرياً للعلاقات الدولية المعاصرة فحسب، بل يسعى إلى صبر أغوارها وتفسيرها، فإن الإحاطة بمختلف الأحداث المرتبطة بالنظم الدولية منذ نشأتها إلى يومنا هذا، وكذا الامام بالعوامل التفسيرية المشكلة لمختلف أنماطها على امتداد تسلسلها التاريخي، من شأنه المساهمة في الكشف عن أهم الأطروحات النظرية -سواء أكانت تقليدية أو حديثة- التي حاولت تفسير ظاهرة التغير البنيوي في النظام الدولي.

منهج تحليل النظم (System Analysis Methodology): باعتباره نموذجاً يدخل أدوات جديدة إلى مجموعة الأدوات المفاهيمية للعلاقات الدولية⁽²⁾، يشير مفهوم النظام إلى جملة من الوحدات أو الأجزاء المركبة تتفاعل باستمرار مع بعضها البعض، وتؤثر وتتأثر كل منها بالأخرى، إذ أن أي تغير في سلوك إحدى هذه القوى (الوحدات/الأجزاء) قد يؤثر في طبيعة العلاقات الكلية لباقي الوحدات المشكلة للنظام. وتكمن أهمية هذا المنهج في كون أن بنية النظام الدولي تشكل قيوداً يحدد سلوك الوحدات السياسية⁽³⁾، وتالياً فإن أي تغير في طبيعته البنيوية، سيؤثر على سلوك وحداته، وأن أي تطور أو تغير جذري (صعوداً أو هبوطاً) في وحداته الرئيسية، سيؤثر على تشكيل بنيته.

المنهج المقارن (Comparative Method): باعتبار المقارنة نشاطاً فكرياً لا ترمي إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر قيد البحث فحسب، بل إلى تمكين الباحث من الإحاطة بالمواضع التي تتم بينها المقارنة، تبدو أهمية هذا المنهج في هذه الورقة، من خلال المقارنة بين أنماط النظام الدولي، لاسيما من حيث التوصيف والقدرة على توليد الاستقرار والسلم الدوليين، فضلاً عن المقارنة -بشكل أو بآخر- بين أهم النظريات المفسرة للتغير البنيوي في النظام الدولي.

مفاهيم الدراسة:

ثمة عدة مفاهيم يجري تداولها بكثرة في هذه الورقة، يتعين علينا الإحاطة بأهمها:

البنيان الدولي (International Structure): يقصد بنيان/هيكل النظام الدولي ترتيباً تراتبية التفاعلات الدولية بين الوحدات الرئيسية في النظام الدولي، تبعاً لنمط التوزيع البيني للقوة والقدرات وانعكاساته على سلوك الفاعلين الدوليين، من حيث قدرة إحداها أو بعضها على السيطرة أو التأثير في سياسات وتوجهات باقي الفواعل. بمعنى أن بنيان النظام الدولي يتحدد وفقاً لتوزيع القوة والقدرات بين الدول الكبرى عند قمة

(1)- شمال الحسين، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في المفاهيم والأصول، التاريخ والمراحل، الأحداث والظواهر، المناهج والنظريات، التفسير للطبع والنشر، الطبعة الثانية، العراق، 2021، ص 77.

(2)-Indra Kusumawardhana, Understanding The Dynamic of International System Through The Lens of Complex System Approach, Journal Hubungan International, Tahun X, No.1, Januari - Juni 2017, p 92.

(3)- Julien Giudicelli, Relations Internationales, Hal open science, France, 2012, p 19.

النظام، وتاليا يتشكل نمط القطبية في النظام الدولي، من حيث كونه أحاديا أو ثنائيا أو متعددًا. فهو إذن الأسلوب الذي يتم بموجبه توزيع القدرات في ذات النظام وترتيب الوحدات المكونة له إزاء بعضها البعض. فبنيتها تعكس طبيعة الأوضاع ونمط التفاعلات بين وحداته، بما في ذلك توزيع القوة الذي يؤثر في تشكيل وآليات سلطة صنع واتخاذ القرار على المستوى الدولي.

القطبية الدولية (International Polarity): بكونها إحدى السبل التي يتم بموجبها توزيع السلطة داخل النظام الدولي، يعنى بالقطبية الدولية تأثير قوة عظمى (Super power) أو مجموعة من القوى الكبرى (major powers) التي تهيمن على النظام الدولي، على أزمة دولية ما، أي تلك التفاعلات البينية السائدة بين اللاعبين الدوليين الكبار الأكثر نفوذا في الساحة الدولية، والتي لها علاقة بعمليات صنع القرار الدولي، في حالة اندلاع أزمة دولية⁽¹⁾ وقد دأب المختصون في العلاقات الدولية على تصنيف القطبية الدولية إلى ثلاثة أشكال كلاسيكية (الأحادية القطبية، الثنائية القطبية والتعددية القطبية).

نظرية العلاقات الدولية (International Relations Theory): ثمة كم هائل من التعاريف الواردة بشأن نظرية العلاقات الدولية، من بينها تعريف خالد موسى المصري⁽²⁾ هي عبارة عن مجموعة من الفرضيات المتناسكة منطقيا هدفها شرح علاقة بين مجموعة من المتغيرات أحدها يفسر الآخر في ظاهرة معينة في العلاقات الدولية⁽²⁾. فالغاية الأساسية لأية نظرية أنما تكمن في تفسير وتحليل الظواهر الدولية التي تتسم بقدر كبير من التعقيد، لأسباب ذاتية مرتبطة بالمنظر، وأخرى موضوعية ذات صلة بالظاهرة قيد البحث.

قصد معالجة هذا الموضوع والإجابة على الاشكالية البحثية، ارتأينا اعتماد الخطة التالية:

المبحث الأول: التأصيل المفاهيمي للدراسة

المطلب الأول: نشأة وتطور النظم الدولية

المطلب الثاني: تعريف النظام الدولي

المطلب الثالث: أنماط النظام الدولي

المطلب الرابع: تعريف التغير في النظام الدولي

المبحث الثاني: أهم الأطروحات النظرية المفسرة للتغير البنيوي في النظام الدولي

المطلب الأول: أطروحة انتقال القوة لـ"كنيث أوجانسكي"

المطلب الثاني: أطروحة التغير الدوري لـ"روبرت جيلبين"

المطلب الثالث: أطروحة صعود وهبوط الإمبراطوريات لـ"بول كينيدي"

(1)- خالد خميس، هيكل النظام الدولي المعاصر بين التعددية والأحادية القطبية: دراسة نظرية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 37-38، سنة 2018-2019، ص 29.

(2)- خالد موسى المصري، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2014، ص

المطلب الرابع: أطروحة الدورات الطويلة لـ"أرنولد توينبي"
المطلب الخامس: أطروحة المهيمن الإقليمي الوحيد لـ"جون ميرشايمر"

المبحث الأول

التأصيل المفاهيمي للدراسة

قبلولوج في صلب الموضوع، يجدر بنا التطرق إلى التأصيل المفاهيمي للدراسة، فمن الصعب بمكان معالجة مقارنة نظرية لظاهرة معينة، بمعزل عن إطارها المفاهيمي.

المطلب الأول: نشأة وتطور النظم الدولية

على الرغم من أن فكرة النظام الدولي قديمة تعود جذورها إلى رواد المدرسة الرواقية في اليونان القديمة، حيث تم طرح فكرة الدولة العالمية والقانون الدولي⁽¹⁾، إلا أن ثمة شبه إجماع لدى الباحثين في مجال العلاقات الدولية مفاده أن النظم الدولية نشأت تاريخياً عادة معاهدة "واستفاليا" (1648) التي وضعت أسس الدولة القومية الحديثة، ومؤتمر فيينا الذي أرسى نظاماً دولياً أمتد قرابة مائة عام عقب الحروب النابولينية عام 1815، وكذا معاهدة فرساي التي أقامت نظام ما بعد الحرب العالمية الأولى الذي أرساه مؤتمر "بوتسدام" و"يالطا"⁽²⁾. بمعنى أن النظام الدولي عادة ما ينشأ على إثر حروب وأحداث مفصلية كبرى، تؤدي إلى تغير في موازين القوى تجسد نمطاً معيناً من العلاقات الدولية تفرضه القوى المنتصرة على الأطراف المنهزمة. وقد اتسم النظام الدولي في القرن التاسع عشر بحروب قومية واستعمارية، أدت في القرن الموالي إلى صراعين عالميين، وحركة واسعة النطاق لإنهاء الاستعمار، ومحاولات لتنظيم المجتمع الدولي.

إلى غاية الحرب الكونية الثانية كان النظام الدولي قائماً على تعددية قطبية استمرت أكثر من قرن من الزمن، إلى أن أصاب الوهم أقطابه المتمثلة في الدول الأوروبية التي أنهكتها حربان عالميتان في ظرف ثلاثة عقود، في الوقت الذي كان فيه كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي السابق يراكمان عناصر القوة أهلهما إلى تولي قيادة النظام الدولي لاحقاً، مثلما تنبأ بذلك المفكر الفرنسي "ألكسيس دو توكفيل" (Alexis de Tocqueville) (1805-1859) عام 1835⁽³⁾ "توجد في العالم حالياً أمتان عظيمتان (...) الروس

(1)- اسماعيل شاهر اسماعيل، بنية النظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدولة، مجلة نقد وتنوير مقربات نقدية في التربية والمجتمع، أكتوبر 2015، ص 02.

(2)- السيد أمين شلي، أمريكا والعالم (متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2005)، عالم الكتب، مصر 2005، ص 29.

والأمريكيين، (...) هاتان الأمتان تتقدمان بيسر وتسارع (...)، يبدو أن كل منهما قد خط له القدر أن يسيطر على مصائر نصف العالم⁽¹⁾.

عقب مرور قرن وعقدين من الزمن، تحقق تنبؤ "توكفيل"، حيث نشأ غداة الحرب العالمية الثانية نظام دولي مبني على الثنائية، تجسدت الملامح الأساسية لهذا النظام، الذي استمر ما يربو عن نصف قرن من الزمن، في رسم خريطة سياسية عالمية قوامها اقتسام القطبين الأمريكي والسوفيياتي الهيمنة على العالم. بيد أن التحولات المشهدية التي عرفها العالم خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، فتحت المجال أمام نظام دولي ولید قائم على الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة، التي يبدو أنها لم تكن في أوج استعدادها لتحمل مسؤولية قيادة العالم، مثلما أكد على ذلك "هنري كيسنجر" (Henry Kissinger) ⁽²⁾ "تجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في موقع سافر. ففي وجه ما قد يكون أعمق اضطرابات يشهدها العالم، فشلت في تطوير مفاهيم ذات صلة بالوقائع الناشئة"⁽²⁾. إن تربع الولايات المتحدة على عرش النظام الدولي الجديد يمثل حالة استثنائية في التاريخ البشري؛ لأن سقوط القطب الموازي لم يكن حراً، مفاجئاً وسلمياً فحسب، بل كان مدوياً، مما أتاح للأمريكيين "فرصة تاريخية"، من خلال تنصيب أنفسهم قطبا عالميا أوحدا بدون أية مقاومة أو منافسة تذكر⁽³⁾، الأمر الذي اعتبر سابقة في مسار النظم الدولية الدولية.

مع ذلك، فإن الجدل لا زال قائماً بشأن كينونة النظام الدولي الوليد، حيث ظلت بعض الآراء -وإن أقربت بتهوي النظام الدولي القديم- متمسكة بنكران قيامه، على غرار الباحث ناصف يوسف حتي ⁽⁴⁾ "صحيح أن النظام الدولي القديم (...) قد انتهى بسقوط أحد قطبيه الرئيسيين ولكن لم يتأسس بعد نظام عالمي جديد [الذي هو] بمثابة شعار أمريكي في فترة نشوة الانتصار [لكنه] يفتقر إلى مضامين واضحة المعالم"⁽⁴⁾. بيد أن معظم الأدبيات السياسية سلمت بكينونة النظام الدولي الجديد باستنادها إلى الفرضية القائلة بأن التغير في هيكل النظام الدولي يتم من خلال الزيادة أو النقص في أركانه الرئيسية؛ بسبب حدث أو أحداث مشهدية عنيفة أو سلمية تفضي إلى بروز أقطاب جديدة تعكس مفردات، قيم وأنماط سلوكية جديدة.

(1)- وليد عبد الحفي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر 1991، ص ص 15، 16.

(2)- هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، لبنان، 2003، ص 09.

(3)- جمال خالد القاضي، مقارنة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي، مجلة الجيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16 الصادر في مارس 2018، ص ص 25، 26.

(4)- مجموعة من الباحثين، العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2004، ص 157.

المطلب الثاني: تعريف النظام الدولي (International System)

قبل تعريف المفهوم، تجدر الإشارة إلى وجود ثلاثة مفاهيم فرعية تتم ترجمتها من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية يجري تداولها بكثرة للدلالة على نفس المفهوم، والتي يتعين التمييز فيما بينها، من خلال تحديد معانيها ومضامينها، ويتعلق الأمر بالمفاهيم التالية⁽¹⁾:

أ- International Regime: يقصد به جملة من الضوابط القانونية والعرفية التي تعمل وحدات النظام بموجبها وتتفاعل فيما بينها على أساسها، فهي تمثل دستور العلاقات الدولية.

ب- International Order: يعنى به الموقع أو المكانة التي تحتلها الوحدة الدولية في تراتبية النظام الدولي القائم، أي التسلسل الهرمي (Hierarchy) للنظام الدولي، من حيث كونها دولة عظمى، أو كبرى، أو متوسطة، أو صغرى أو مجهرية.

ت- International System: يقصد به طبيعة التفاعل البيئي للوحدات الدولية، بناء على القوى المحورية في النظام الدولية، من حيث كونه أحادي القطب أو ثنائي القطب أو متعدد الأقطاب أو اللاقطبي، وفيما إذا كان يغلب عليه التفاعل السلمي أم العسكري.

يمكن تعريف النظام الدولي بأنه «مجموعة التفاعلات في علاقات الوحدات الدولية الكبرى والفرعية تتميز بالاستمرارية والتغير، وتحدد معالمه عبر القوى المؤثرة في صناعة القرار الدولي...»⁽²⁾، أو «نمط من التفاعلات بين متغيرات العلاقات السياسية الدولية في إطار من القواعد والأسس المتفق عليها»⁽³⁾. ويتشكل النظام الدولي عندما يكون هناك اتصال كافٍ بين دولتين أو أكثر، ويكون لدهما ما يكفي من التأثير على قرارات بعضها البعض، ودفعها إلى التصرف -على الأقل إلى حد ما- كأجزاء من كل⁽⁴⁾. وكتعريف إجرائي، يمكن القول أن النظام الدولي هو عبارة عن تجمع يتشكل من وحدات سياسية مستقلة وذات سيادة، تتفاعل فيما بينها بتواتر معقول ووفقا لعمليات منتظمة وبناء على قواعد متفق عليها، وتلعب القوة المتغير الحاسم في حركة التفاعل البيئي، وتاليا في صياغة سلوك الوحدات المشكلة للنظام الدولي.

(1)- وليد عبد الحفي، مشكلة إدارة العلاقات الدولية في النظام الدولي المعاصر، ورقة علمية صادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، نوفمبر 2022، ص ص 02، 03.

(2)- خالد جميل عبد الوهاب القطراوي، التحولات في بنية النظام الدولي وأثره على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الأزهر-غزة، 2014، ص 08.

(3)- عاهد مسلم المشاقبه وصايل فلاح مقداد، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة-الصين أنموذجا (1991-2016)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 02، الصادر عام 2018، ص 268.

(4)-Indra Kusumawardhana, op cit, pp. 93,94.

المطلب الثالث: أنماط النظام الدولي

لعل من مفارقات نظام القطبية الدولية هي أن الأنماط الأربعة (01+03) لهذا النظام، قد تجسدت تاريخيا وبشكل متسلسل:

الفرع الأول: النمط التعددي (Multipolarity): يوجد في ظل النمط التعددي عدة فواعل دولية رئيسية تتفاوت فيما بينها من حيث القوة، تتعاون أو تتنافس مع بعضها البعض وفق أشكال ونماذج متبدلة. ويعد الائتلاف والتعاون بين هذه القوى الرئيسية أكثر من ضروري، من أجل معالجة وتسوية القضايا الدولية الملحة.⁽¹⁾ وتتعد في إطار نظام التعددية القطبية محاور القوى المضادة، والتي يعد تكافؤ قواها شرطا ضروريا لردع أي محور دولي تسول له نفسه استغلال أي تفوق عرضي/ظرفي في قواه، من أجل تغيير معالم الوضع الدولي القائم. ولعل من أبرز خصائص هذا النمط هي استقلالية الوحدات السياسية وتوفرها على مرونة كاملة في الدخول أو الخروج من أي محور من المحاور السائدة.⁽²⁾ ويتميز هذا النمط بكونه يتيح الفرصة أمام تعدد التحالفات الدولية وفي مجالات مختلفة.⁽³⁾

الفرع الثاني: النمط الثنائي (Bipolarity): يقوم هذا النظام على أساس توزيع المقدرات بين كتلتين كبيرتين تتوفران على مصادر القوة والنفوذ لا تضاهيهما أية وحدة دولية أخرى، مع وجود تنافس وصراع بين القطبين. ويتميز بخاصيتين أساسيتين:⁽⁴⁾ الأولى، تكمن في التوزيع الثنائي لعناصر القوة الدولية، والثانية، تتمثل في فقدان المرونة التي يتميز بها النمط التعددي. وقد ظهرت في إطار هذا النمط الدول التابعة أو ما يعرف "الدول بالوكالة"، حيث تُعد حربا فيتنام وكوريا أبرز مثالين على حروب الوكالة.⁽⁵⁾ ويعتقد "كنيث ولتز" (Kenneth Waltz) بأن النمط الثنائي هو أفضل أنماط النظم الدولية استقرارا، والأقل ميلا نحو خلق بؤر للتوتر والأزمات واندلاع الحروب والنزاعات الإقليمية والدولية؛ ببساطة لأنه مبني على مبدأ توازن القوى بين تكتلين رئيسيين⁽⁶⁾، كما كان عليه الحال خلال فترة الحرب الباردة.

(1)- صمويل هنتنجتون، القوة العظمى الانفرادية: البعد الجديد للقوة، ترجمة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، فلسطين 1999، ص 08.

(2)- جهاد عودة، النظام الدولي: النظريات والإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 13.

(3)- مثنى علي المهدي وبسري مهدي صالح، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية، مجلة العلوم السياسية، العدد 63 جوان 2022، ص ص 03، 04.

(4)- جهاد عودة، مرجع سابق، ص ص 12، 13.

(5)-Indra Kusumawardhana, op cit, p 97.

(6)- خالد موسى المصري، مرجع سابق، ص 83.

الفرع الثالث: النمط الأحادي (Unipolarity): هو عبارة عن ⁽¹⁾ «بنية تتعاضد فيها مقدرات إحدى الدول بحيث تعجز أية قوة أخرى عن موازنتها»⁽¹⁾، أي تركيز القوة في دولة واحدة متفوقة. بمعنى استئثار قوة عظمى واحدة بالسياسة الدولية، حيث يمكنها أن تحتوي وبفعالية كبيرة القضايا العالمية الملحة، دونما الحاجة إلى مساعدة غيرها، ودون أن يمتلك أي تكتل آخر القدرة على منعها من ذلك. وصف "مورتان كابلان" نظام الأحادية القطبية ⁽²⁾ «نظام يتميز بامتلاك فاعل دولي واحد، أو ائتلاف من الفاعلين حوالي 40% من القدرات الكلية المتاحة في النظام بشرط ألا تمتلك وحدة أخرى نسبة أخرى مكافئة»⁽²⁾. هذا النموذج يشبه -إلى حد كبير- النماذج التقليدية السائدة في العالم القديم، مثل الإمبراطورية الرومانية خلال فترات زمنية في أوروبا.

الفرع الرابع: النمط اللاقطبي (Nonpolarity): يقصد باللاقطبية عدم وجود "طبقة عليا" من الوحدات الدولية التي يمكن وصفها "أقطاب العالم"، لاسيما في خضم تزايد عدد وتنامي أدوار الوحدات الإقليمية، وبروز فاعلين دوليين من غير الدول، حيث يترتب عن التداخلات والتفاعلات البينية لهذه الفواعل، عالم يتميز بصفة أساسية يطلق عليها "اللاقطبية"⁽³⁾. في هذا السياق، يوضح "ريتشارد هاس" (Richard Hass) بأن النمط اللاقطبي ليس نتاجا لتنامي قوى معينة وتواري أخرى، بقدر ما هو محصلة لظاهرة العولمة (Globalization) التي زادت من وتيرة وأهمية التدفقات العابرة للحدود، في ظل عجز الحكومات والسلطات القومية عن التحكم فيها⁽⁴⁾، مما يشكل تهديدا للولايات المتحدة الساعية إلى الحفاظ على الوضع القائم.

المطلب الرابع: تعريف التغير في النظام الدولي

تتسم النظم الدولية منذ نشأتها بالتغير المستمر وعدم الثبات على نمط معين، وعادة ما يؤثر التغير في نمط نظام دولي معين على النظم الإقليمية⁽⁵⁾ باعتبارها أجزاء من الكل وعلى حركة التفاعل الدولي عموما، ويساهم تاليا في إعادة تشكيل خريطة جيوسياسية عالمية جديدة.

يقصد بالتحول أو التغير في النظام الدولي بنيويا، حدوث قدر من التغير الجذري في القواعد الناظمة للتفاعل بين وحدات المجتمع الدولي، أو التغير في موقع أو مكانة الوحدة الدولية في سلم القوى في النظام الدولي، أو التغير في السمة العامة للتفاعل الدولي بين حالتي السلم والحرب⁽⁶⁾. فهو إذن عبارة عن نهاية لنظام

(1)- الجرباوي علي وحش لورد، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، سياسات عربية العدد 38، ماي 2019، ص 35.

(2)- جهاد عودة، مرجع سابق، ص 12.

(3)- علاء عبد الحفيظ، السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، المنهل: جويلية 2011: <https://platform.almanhal.com/Reader/2/7565>

(4)- السيد أمين شلبي، رؤى عالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 2010، ص 117.

(5)- رانيا محمود إبراهيم، تأثير التغير في نمط النظام الدولي على الأمن القومي العربي: دراسة نمط الأحادي القطب للنظام الدولي (1990-2010)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 17، جانفي 2024، ص 393.

(6)- وليد عبد الحفيظ، مشكلة إدارة العلاقات الدولية في النظام الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 03.

دولي معين ساد خلال فترة زمنية محددة وبداية لتبلور ملامح نظام دولي جديد، على إثر حدوث تحولات جذرية في مختلف عناصر النظام. فالنظام الدولي الذي نشأ عادة الانهيار المفاجئ للقطب الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي (سابقا) يمثل انقطاعا كيفيا عن سلفه السائد طيلة الحرب الباردة. بيد أن التحولات التي طرأت على النظام الدولي مع نهاية ثمانينات وبداية تسعينيات القرن العشرين، أخذت طابعا سلميا، بشكل مخالف تماما للتغيرات الجذرية السابقة الحاصلة عقب الصراعات المسلحة الكبرى والحروب المدمرة⁽¹⁾، وهو ما يمثل سابقة في تاريخ النظم الدولية.

يقتضي التغيير الهيكلي أو الوظيفي في النظام الدولي عملية شاملة تنجزها قوة قادرة على تجميع الإرادات وتوحيد اتجاه عملها وتكامل أدائها الاستراتيجي، من خلال تفكير استراتيجي عميق يوفر الشمولية، قصد استيعاب مختلف خطط التغيير والظروف المحتملة على المستويين الداخلي والخارجي، ويساهم في تحقيق التغيير المنشود وتحقيق التوازن بين المصالح، عبر انتاج فكر خلاق يشمل كل المجالات ذات الطابع العلمي، المعرفي والتطبيقي، الأمر الذي يوفر صورة عن شكل قوى التغيير في النظام الدولي وحركتها. ويبدأ التغيير في النظام الدولي، إما باستجابة القوى الدولية الكبرى لمعطيات جديدة أفرزتها البيئة الدولية، أو تعبيرا عن طموحات وتطلعات مختلفة تفضي إلى ضرب مؤسسات النظام القائمة في الصميم، والإخلال بالثوابت الراسخة والقناعات السالفة التي لم تعد تجد نفعا (بالنسبة لبعض الفواعل على الأقل)، مما يفتح المجال أمام بروز فكر استراتيجي جديد يبرر سياسات القوى الكبرى في إيجاد أدوات وآليات جديدة لإدارة تفاعلاتها، ونسج نمط جديد من العلاقات الدولية⁽²⁾.

يعد التغيير إذن يعد سمة من سمات النظام الدولي، باعتبار أن حركته في هيكلته ومخرجات وتفاعلات مختلف وحداته، تتسم بالديمومة والاستمرارية، تبعا للتغيير في استراتيجيات القوى الدولية وما تتوفر عليه من إمكانيات كمية ونوعية، تدفعها إلى انتهاج سلوك استراتيجي غير مألوف، يستجيب لتطلعاتها وأهدافها. وعليه يمكن القول أن التحول أو التغيير الجذري في النظام الدولي هو وضع حد لحقبة نظام دولي معين، وفسح المجال أمام بروز نظام دولي جديد؛ بفعل حدوث تغيرات جذرية في مختلف مكونات النظام البائد.

يقتضي التغيير البنوي في النظام الدولي عملية تكتسي بعدا شموليا، لا تتكفل بإنجازه سوى قوة دولية لديها القدرة الكافية على تعبئة إرادات قوى التغيير، وتوحيد اتجاه عملها وتكامل أدائها الاستراتيجي. ولن يتأتى ذلك إلا عبر تفكير استراتيجي عميق يراعي الشمولية في استيعاب خطط التغيير، ويأخذ بعين الحسبان المعطيات وردود الأفعال المحتملة الصادرة عن البيئتين الداخلية والخارجية معا. فالتفكير الاستراتيجي يساهم

(1)- خالد جميل عبد الوهاب القطراوي، مرجع سابق، ص 07.

(2)- ميسر فتحي محمد، التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 04 سنة 2015، ص ص 110، 120.

في إحداث التغيير بشكل متلازم، متكامل، متناسق ومترابط يراعي عنصر التوازن بين كافة المصالح، من خلال انتاج فكر ابداعي يشمل مختلف المجالات، وهذا ما يوفر صورة لكيفية تشكيل قوى التغيير في النظام الدولي⁽¹⁾.

المبحث الثاني

الأطروحات النظرية المفسرة للتغير البنوي في النظام الدولي

سوف يتم التطرق في هذا المقام إلى أهم الأطروحات النظرية المفسرة لصعود وهبوط القوى العظمى، وتداعياتها على بنية النظام الدولي، والمتمثلة على الخصوص فيما يلي:

المطلب الأول: أطروحة انتقال القوة لـ"كنيث أورجانسكي"

تتكئ نظرية انتقال القوة (The power Transition) لصاحبها "كنيث أورجانسكي" (Kenneth Organski) والتي تعود إلى عام 1958، على افتراض أساسي مؤداه أن فقدان الفاعل الدولي المهيمن على حركة التفاعل الدولي موقعه لفائدة فاعل قادم جديد، يجعل الطرف الثاني الصاعد كأنه ظل للطرف الأول المهيمن. ويشترط حدوث تحول أو انتقال في القوة حصول الثاني على مصادر قوة تفوق أو على الأقل توازي تلك المتوفرة لدى الأول، بشكل يجعل من قدرات الطرفين متساويتين تقريبا،⁽²⁾ مما يمهّد إلى حدوث اختلال جديد في ميزان القوة. في هذا الإطار، يحاول "أورجانسكي" تفسير التنافس الدولي بين القوى العظمى على سيادة العالم، عبر سعيها إلى تعظيم قوتها وتنامي الأبعاد المختلفة لقدراتها، بغية الانتقال من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى في بنية النظام الدولي، يتيح لها القدرة على تحقيق مصالحها الحيوية ولعب دور مؤثر في السياسة الدولية، الأمر الذي يثير حفيظة القوى المعادية التي ينتابها القلق مع كل تحول أو مؤشر لصعود القوى المنافسة لها على الصعيد الدولي⁽³⁾، وهذا ما يفسر تخوف الوحدات السياسية من اختلال موازين القوى في غير صالحها وعملها الدؤوب على اكتساب المزيد من القوة.

يذهب "أورجانسكي" إلى الاعتقاد أن توزيع القوة بين القوى الفاعلة في النظام الدولي لا يعني بالضرورة تجسيدا لنوع من التوازن في القوة يؤدي تلقائيا إلى تحقيق السلم، مثلما يدعي أنصار نظرية توازن القوة، بل هو مجرد عملية ترجيح لكفة القوة لفائدة الطرف الأقوى في المعادلة وحلفائه، وفي حالة تحدي الأطراف الأخرى المناوئة تندلع الحرب تمهيدا لصراع بين القوة العظمى وحلفائها، من جهة، والأطراف الدولية الثانوية الأخرى، من جهة ثانية، الهادفة إلى الارتقاء بنفسها إلى سقف أعلى في النظام الدولي، مفترضا أنه كلما

(1)- نفس المرجع، ص، 119.

(2)- أمين بولنوار، تحولات النظام الدولي في ضوء نظرية تحول القوة: دراسة في السياق الروسي الصيني، مجلة السواة للدراسات الانسانية والاجتماعية، العدد 01، جوان 2025، ص 445.

(3)-نيروز غانم ساتيك وأحمد قاسم حسين، التغيرات في بنية النظام الدولي و انعكاساتها على الثورات العربية، مجلة سياسات عربية، العدد 03 الصادر في شهر جويلية 2013، ص 69.

امتلكت دولة عظمى ناصية الكفة الراجحة في القوة والسيطرة على باقي وحدات النظام الدولي الراضية بالوضع القائم (Statu Quo)، كلما تحقق السلم، وكلما ازداد عدد وقوة الوحدات غير القانعة بالوضع الراهن وسعت إلى تغييره، أملا في الارتقاء إلى مستوى الدول القوية القانعة، كلما كان السلم مهددا⁽¹⁾.

سعيًا منه إلى تفسير التغير في بنية النظام الدولي، صنف "أورجانسكي" الدول -بناءً على معياري القوة والرضا، إلى أربع فئات، من حيث مكانتها في النظام الدولي⁽²⁾:

أ- الدول القوية القانعة (**Powerful and Satisfied**): وهي ذلك الصنف من الدول المسيطرة (Dominant Nations)، تتوفر على القوة الراجحة والقدرات الهائلة تمكنها من التربع على عرش النظام الدولي، مثل الولايات المتحدة بمعية القوى الكبرى (Great powers) المتحالفة معها التي تقاسمها نفس القيم الطموحات. كتب وزير الخارجية الروسي "سيرجي لافروف" (Surgey Lavrov) في مقال نشر عام 2016 حول الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة وحلفاؤها من أجل الحفاظ على الوضع القائم⁽³⁾ "نحن نرى كيف تحاول الولايات المتحدة والتحالف الغربي...الحفاظ على مركزهما المهيمن بأية طريقة متاحة، أو حسب المعجم الأمريكي ضمان "قيادتهما العالمية"⁽⁴⁾. فإذا تصورنا أن النظام الدولي على شكل هرمي تتموضع فيه الوحدات الدولية ضمن مستويات متعددة، نلاحظ أن الدول القوية القانعة تتبوأ قمة الهرم؛ لكونها تتوفر على القوة الراجحة وراضية بالوضع القائم الذي تعمل على الحفاظ عليه أطول حقبة ممكنة؛ باعتبار أن ريادتها للعالم مرهونة باستمراره، ويشمل ذلك بطبيعة الحال الوحدات الدولية القانعة التي تشاطرها -ولو نسبيا- نفس الأهداف والقيم.

ب- الدول القوية غير القانعة (**Powerful and Dissatisfied**): هي الوحدات الدولية القوية المشككة للفئة الثانية في الهرم والمنافسة للفئة الأولى، والتي ترى بوجود فجوة بين الإمكانيات المتاحة لديها، وبين ما تجنيه من قيم النفوذ والتأثير في النظام الدولي السائد. وتتسم بعدم رضاها على الطريقة التي تدار بها الأمور على المستوى الدولي، ومن ثمة فهي تسعى إلى تغيير بنية النظام الدولي القائم والتأسيس لواقع دولي جديد، يتوافق مع مصالحها، طموحاتها، وقوتها المتنامية⁽⁴⁾. فهذا الصنف من الدول يشكل -من وجهة نظر "أورجانسكي"- مصدرا من مصادرزعزعة واستقرار النظام، مثل الصين وروسيا التي لم يخفي رئيسها فلاديمير

(1)- نفس المرجع، ص 70.

(2)- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، الكويت 1982، ص ص 76-79.

(3)- أندرو رادين وكليمنت ريتش، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، دراسة صادرة عن مؤسسة راند الأمريكية، كاليفورنيا 2017، ص 33.

(4)- نيروز غانم ساتيك وأحمد قاسم حسين، مرجع سابق، ص 70.

بوتين (Vladimir Putin) معارضته وامتناعه الشديد من الأحادية القطبية⁽¹⁾: ففي خطاب له عام 2007 وصف العمل الأحادي الجانب بأنه غير مقبول، وأن الولايات المتحدة قد تجاوزت بكل الطرق حدودها القومية، موضحاً أن النهج الأمريكي الحالي لا يعكس توزيع القوة الحقيقي.

ت- الدول الضعيفة القانعة (Weak and Satisfied State): هي الدول ذات الإمكانيات المحدودة التي لديها قناعة بقبول الوضع الدولي السائد، الذي يوفر لها بعض المزايا، التي يكون من الصعب الحصول عليها في ظل نظام دولي آخر، ومن ثمة فهي أكثر تعاطفاً وتأييداً للدول القوية والقانعة.

ث- الدول الضعيفة غير القانعة (Weak and Dissatisfied): هي الدول التي تشعر بالظلم والإجحاف في حقها في ظل النظام الدولي القائم، وبالتالي فهي أكثر ميلاً وارتباطاً بالدول القوية غير القانعة وهي تتوجس إلى تحسين موقعها على أمل تغيير النظام الدولي السائد.

من المفيد الإشارة إلى أن الوحدات الدولية الضعيفة بشقيها القانع وغير القانع المشكلة للفئة الثالثة في الهرم، تابعة توالياً للفئتين الأولى والثانية، وتتبنى سياسات واستراتيجيات تعكس تحالفاتها وتصب في خدمة مصالحها الوطنية، ومصيرها مرتبط -إلى حد كبير- بمصير هاتين الفئتين.

المطلب الثاني: أطروحة التغير الدوري لـ"روبرت جيلبين"

يعتبر المفكر الأمريكي "روبرت جيلبين" (Robert Gilpin) من الواقعيين القلائل المهتمين "بالتغيير" في هيكل النظام الدولي، من خلال محاولة تفسير صعود الدول وهبوطها مع مرور الزمن، حيث شهد هذا المجال (صعود وهبوط الدول) نمواً ملحوظاً خلال العقود الأخيرة، لاسيما في ظل انتشار بعض الأدبيات السياسية القائلة بأن التراجع الاقتصادي للولايات المتحدة على حساب أوروبا واليابان خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين والصين مع مطلع القرن الحادي والعشرين، سوف يؤثر لا محال على مكانتها في النظام الدولي، ناهيك عن حجج بعض الليبراليين التي مفادها أن تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، لاسيما في المجال الاقتصادي، سوف يضعف قواها ويقلص من أهمية الارتباط التاريخي الوثيق بين القوة العسكرية والمقدرة على صيانة المصالح القومية لهذه الدول⁽²⁾.

قدم "روبرت جيلبين" في كتابه "الحرب والتغيير في السياسة العالمية" (War and Change in World politics) الصادر عام 1981 إطاراً نظرياً شرح من خلاله نظريته القائلة بأن طبيعة العلاقات الدولية لم تتغير على مر التاريخ⁽³⁾ (على مر العصور، تغيرت الدول في أشكال كثيرة لكن طبيعة الحياة الدولية

(1)- نفس المرجع، ص 32، 33.

(2)- مارتن غريفيثس، خمسون مفكراً في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج لأبحاث المعرفة للجميع، الإمارات العربية المتحدة، 1999، ص 22.

بقيت مستقرة⁽¹⁾. كما وظف نظريات علم الاجتماع، الاقتصاد والتاريخ من أجل تحديد القوى القابضة وراء حدوث التغيير في بنية النظام الدولي، ورأى أن التباين في نسب نمو القوى وخاصة في المجالين العسكري والاقتصادي، يشكل العامل الحاسم في عملية التغيير، إذ أن التفاوت في نسب النمو بين القوى العظمى، يقود حتما إلى الاختلال في ميزان القوى الذي يقوم عليه النظام الدولي السائد، فاسحا المجال أما التنافس بين القوى المهيمنة والقوى الصاعدة التي تشعر بتراجع الطرف القائد للنظام، وتاليا انتهاز فرصة التغيير لصالحها⁽²⁾. ويتكئ نموذج "جيلبين" للتغيير في بنية النظام الدولي على جملة من الافتراضات⁽³⁾:

أ- يكون النظام الدولي في حالة استقرار (في حالة توازن)، عندما يسود الاعتقاد لدى كل وحداته بأن لا فائدة ترجى من تغيير هذا النظام.

ب- ستحاول دولة ما تغيير النظام الدولي القائم، إذا كانت تتوقع أن الأرباح التي ستجنحها تفوق خسائرها.

ت- ستسعى دولة ما إلى تغيير النظام الدولي عن طريق التوسع الجغرافي، الاقتصادي والسياسي كي تتساوى التكاليف الهامشية لأي تغيير إضافي مع الفوائد المتوقعة أو تفوقها.

ث- حينما يحصل التساوي بين التكاليف والفوائد الخاصة بأي تغيير مقبل أو توسع مهما كانت طبيعته، يصبح هناك ميل نحو ارتفاع التكاليف المرتبطة بالحفاظ على الوضع الراهن بوتيرة أسرع من القدرة على الحفاظ على النظام القائم.

ج- في حالة ما إذا استعصى حل مشكل اختلال التوازن في النظام الدولي، فإن النظام سيتغير وسيترتب عنه توازن جديد يعكس إلى حد كبير توزيع/تمركز القوة.

يتبين من خلال هذه الافتراضات أن النظام الدولي يكون في حالة توازن واستقرار وسيظل على هذا الحال، طالما أن الوحدات الدولية الأكثر قوة متقبلة وراضية عن ترتيباته السياسية، الاقتصادية، العسكرية والإقليمية، أي قانعة بمواقعها أدوارها والمكاسب التي يوفرها لها الوضع الراهن.

بمعنى أن تغيير النظام الدولي يجري -حسب "جيلبين"- وفقا لأربع مراحل⁽⁴⁾: الأولى، تتمثل في أن استمرار النظام الدولي على الصورة التي يتواجد عليها، مرتبط برضا الدول بالوضع الراهن، والثانية، مفادها أن التغيير في النظام الدولي، مرهون بعدم رضا الدول بالوضع القائم، وشعورها بأن الفوائد التي ستجنحها من جراء التغيير يفوق ما ستخسره، مما يشجعها على السعي إلى تغييره، والثالثة، مؤداها قيام دولة ما على تغيير النظام الدولي بانتهاج سياسة التوسع الجغرافي، الاقتصادي والسياسي، على أن لا تتجاوز الأثمان الأرباح

(1)- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 167.

(2)- خالد موسى المصري، مرجع سابق، ص 94، 95.

(3)- مارتن غريفيثس، مرجع سابق، ص 24، 25.

(4)- شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 103.

المحققة، والرابعة، تكمن في سعي الدولة إلى الحفاظ على الوضع الراهن في حالة حصول توازن بين الأرباح والأثمان، وفي حالة عجزها عن تحقيق ذلك، لاسيما في ظل وجود دولة أخرى تتحدى هيمنتها، فإن النظام الدولي لن يعرف استقراراً، إلا وفقاً لميزان قوى جديد يعكس توزيع القوى على الصعيد الدولي.

المطلب الثالث: أطروحة صعود وهبوط الإمبراطوريات لـ "بول كينيدي": النموذج الأمريكي

حظي موضوع نشوء الإمبراطوريات وازدهارها قبل سقوطها وانهارها باهتمام العديد من الفلاسفة والمفكرين على مر العصور، من بينهم أرسطو الذي يعد أول من تطرق إلى موضوع ولادة وازدهار ثم سقوط الدول والإمبراطوريات الكبرى، عندما شبه دورة المجتمعات البشرية بدورة حياة الإنسان ذاته (طفولة، شباب، رجولة، شيخوخة وموت). ثم تلاه عبد الرحمان بن خلدون الذي تحدث في مقدمته الشهيرة عن صعود وسقوط العصبية في المجتمعات الإسلامية التي اعتبرها المحرك الأساسي لديناميكية الدول والإمبراطوريات. لعل أبرزهم المفكر الأمريكي "بول كينيدي" (Paul Kennedy) الذي تناول هذا الموضوع حديثاً في كتابه "نشوء وسقوط القوى العظمى" (The Rise and Fall of the Great Powers)، مركزاً على احتمال انهيار الولايات المتحدة الأمريكية. وقد توصل "كينيدي" في دراسته حول "صعود الدول العظمى وهبوطها" خلال فترة زمنية امتدت من عام 1500 إلى عام 2000، إلى استنتاج مؤداه أن هناك نوااميس تتحكم في مسار الدول العظمى التي تسير نفس الخطوات تقريبا في صعودها وهبوطها، مشيراً إلى وجود علاقة بين الصعود والهبوط الاقتصادي لأي من القوى العظمى، وبين صعودها وانهارها العسكري⁽¹⁾.

يفيد الاستنتاج الذي هو عبارة عن قانون أن الإمبراطوريات تنشأ بفعل قدرتها على تحقيق تراكم هائل وغير مسبوق يوفر لها المزيد من المكاسب الاقتصادية، لكن مع بلوغ سقف معين من التوسع الإمبراطوري تكون فيه النفقات العسكرية أكثر من المكاسب، تبدأ القدرات الاقتصادية في تآكل تدريجي يفضي في نهاية المطاف إلى انهيار الإمبراطورية. وبموازاة ذلك، تكون قوى أخرى منافسة قد تمكنت من حصد تراكم اقتصادي يزيد من توسعها أكثر فأكثر، وهكذا تولد وتصعد الإمبراطوريات قبل أن تنهار الواحدة تلو الأخرى، مما يعني اختلال في موازين القوى، وتالياً تغير في بنية النظام الدولي. ينطبق هذا القانون -حسب "كينيدي"- على الولايات المتحدة التي تمكنت من تحقيق تراكم اقتصادي هائل في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، مستنداً في ذلك إلى ثلاث حجج⁽²⁾: أولها، تشير إلى التدهور الواضح للاقتصاد الأمريكي مقارنة باقتصاديات الدول الصناعية الكبرى، ويرتبط هذا التدهور أساساً بالأداء الاقتصادي العام والإمكانيات العلمية، التكنولوجية والتعليمية، ثانياً، تعتبر أن القوة الاقتصادية هي العنصر المحوري في قوة الدولة، وتالياً فإن تدهورها ينعكس سلباً على الأبعاد الأخرى للقوة القومية، وثالثاً، ترى في أن التدهور الاقتصادي النسبي

(1)- نفس المرجع، ص 104.

(2)- نفس المرجع، ص 45.

للولايات المتحدة، إنما يرجع للإنفاق العسكري المبالغ فيه، الناجم عن توسع التزاماتها الأمنية تجاه حلفائها في مختلف مناطق العالم إلى درجة لم يعد بالإمكان تحمل تبعاتها الاقتصادية المكلفة.

لم يقتصر الأمر على "بول كينيدي"، بل صدرت عدة أدبيات أمريكية تقاطع أصحابها في مسألة توقع انهيار الولايات المتحدة استنادا إلى معطيات واقعية، لكنهم اختلفوا فيما بينهم حول أهمية وألوية عوامل الانهيار. فمنهم من ركز على العامل الإنساني مثل الخبير الأمريكي "إدوارد لوتوراك" (Edward Luttwak) المختص في القضايا السياسية الذي ورد في كتابه "الحلم الأمريكي في خطر"، الصادر عام 1994، أن انهيار البعد الإنساني في الولايات المتحدة خلال العقود القليلة القادمة، من خلال تدهور الحياة الخاصة للفرد وأخلاقياته العامة، من شأنه الإضرار بالعملية الإنتاجية والمساس بالقوة الاقتصادية للولايات المتحدة التي سيكون مصيرها الانهيار في حالة الاستمرار في التركيز على الجانب المادي وإهمال الجانب الإنساني، لدرجة أنه توقع بأن تتحول الولايات المتحدة من دولة عظمى إلى مجرد دولة كغيرها من دول العالم الثالث. ومنهم من أعتمد على العامل الاقتصادي، على غرار "جيرالد سوانسون" (Gerald Swanson) الذي جاء في كتابه "الانهيار الاقتصادي لأمريكا" أن الانحطاط الاقتصادي هو أساس انهيار الأمريكي العام، من خلال التهام التضخم للمدخرات الفردية، فقدان الدولار لقيمتة، ارتفاع نسبة البطالة؛ بسبب خسارة عدد كبير من الأمريكيين لوظائفهم، ارتفاع حجم الديون على حساب انخفاض الإنتاج الصناعي الأمريكي، انهيار أنظمة المحاسبة، حصول حالة من الكساد الشديد، ازدهار السوق السوداء، تآكل الطبقة المتوسطة... الخ، مما يؤدي إلى تحجيم الولايات المتحدة وتراجعها عن موقع القيادة العالمية⁽¹⁾ لصالح قوى بديلة.

المطلب الرابع: أطروحة الدورات الطويلة لـ"أرنولد توينبي"

توفر النظرية الدورية (Cyclical Theory) لصاحبها "أرنولد توينبي" (Arnold Toynbee) إطارا تحليليا لمسار تطور التنافس بين القوى العظمى الذي يعد إحدى السمات البارزة للسياسة الدولية. واستنادا إلى هذه الأطروحة، فإن التحولات في القيادة العالمية تطفو على السطح خلال سلسلة من المراحل المتباعدة، حيث أن أحقاب الحروب الكونية تعقبها فترات يجري إبانها صياغة القواعد وبناء المؤسسات التي يفترض أنها تشكل خريطة طريق لنظام دولي جديد. لقد أثبتت المعطيات التاريخية أن حدوث التحولات الدورية تتزامن مع وقوع تغيرات في القوة النسبية للدول الكبرى وتغيير في نمط تفاعلاتها البينية، إذ أدت كل حرب عالمية، على مدى الخمسة قرون الماضية، إلى بروز قوة مهيمنة عملت على انتهاز الفرصة التاريخية وتوظيف عناصر قوتها الشاملة، من أجل إعادة تشكيل القواعد والمؤسسات التابعة للنظام الدولي الوليد، حفاظا على مكانتها

البارزة⁽¹⁾. كتب "جون ميرشايمر" (John Mearsheimer) حول دور القوى العظمى في تشكيل المؤسسات الدولية خدمة لمصالحها الحيوية⁽²⁾ "... لكن الدول الأقوى في النظام [الدولي] تخلق المؤسسات وتشكلها، بحيث تتمكن من الحفاظ على نصيبها من القوة العالمية..."⁽³⁾.

تشير أطروحة الدورات الطويلة إلى وجود أيادي خفية قوية جدا تتموقع في صلب ديناميات النظام الدولي القائم وتقع وراء "القمم والوديان" التي يتردد فيها اندلاع الحروب الشاملة -بشكل دوري- على امتداد التاريخ الحديث، موضحة بأن القوة العظمى غالباً ما تبلغ وضع الهيمنة كل 80 إلى 100 سنة. والملاحظ - حسب هذا التصور- هو أن بروز -وبصورة منتظمة- قوة مهيمنة واحدة، غالباً ما يحدث في أعقاب حروب جرى خلالها توظيف قوة غير متكافئة، على غرار البرتغال وهولندا مع مطلع القرنين السادس عشر والسابع عشر تالياً، وبريطانيا مع بداية القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، والولايات المتحدة مع نهاية الحرب العالمية الثانية قبل أن تستعيد ريادتها للعالم عقب انتهاء الحرب الباردة (1991)⁽⁴⁾. فالمعطيات التاريخية تشير إلى انهيار العديد من الإمبراطوريات وتفكك العديد من الدول وقيام أخرى على أنقاضها.

ثمة حقيقة تاريخية لا يمكن القفز عنها مفادها أنه لم يسبق لأية قوة مهيمنة على العالم، على مدى خمسة قرون الماضية، الاحتفاظ بمركزها القيادي على الدوام، كما لو أن من قدر لها بلوغ قمة الهرم يوماً ما، محكوم عليها بالعودة إلى أسفله في النهاية. ففي كل دورة طويلة -حسب هذا الطرح النظري- يؤدي الإفراط والمبالغة في التزامات وتكاليف الإمبراطورية، في الأخير إلى بروز قوى منافسة تحدوها رغبة جامحة في افتكاك الشرعية من السلطة المهيمنة، والعمل على إضعاف مركزية القوة على المستوى الدولي. ومع تنامي قوة المنافسين اندلعت حرب عالمية عقب فترة سلام في كل قرن تقريباً منذ عام 1400، نجم عنها ظهور إمبراطورية عالمية جديدة مهيمنة، لتبدأ معها عملية دورية جديدة⁽⁵⁾، وهكذا دواليك...، فكما هو معلوم تاريخياً، فإن الدول لدى صعود قوتها تصطدم بالدولة أو بالدولة الكبرى القائمة، مثلما حدث في القرنين التاسع عشر والعشرين بين ألمانيا وبريطانيا العظمى، ثم بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية⁽⁶⁾.

(1)- تشارلز كيغلي وشانون بلانتون، السياسة العالمية: التوجهات والتحول، الجزء الأول، ترجمة: منير بدوي وغالب الخالدي، جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 2017، ص 115.

(2)- جون ميرشايمر، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي والمطابع-جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012، ص 456.

(3)- تشارلز كيغلي وشانون بلانتون، مرجع سابق، ص ص 277، 278.

(4)- نفس المرجع، ص ص 278، 279.

(5)- دنيس روس، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت، ص

استنادا إلى هذا الطرح النظري، فإن الحضارة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة والموجودة في أوج قوتها، مرشحة هي الأخرى إلى الأفول، وتبدو الحضارة الصينية -وفقا لمؤشرات موضوعية- الأقرب لخلافتها. وهذا ما تنبأ به أحد الفلاسفة الغربيين⁽¹⁾ «إن الحضارة الغربية بكل إنجازاتها التي حققتها...، تسير الآن نحو الركود والجمود، بعد أن [فقدت مقومات استمرارها]، ما يؤدي في النهاية لاندثارها وفنائها، وانتقال دورها إلى آسيا التي ... سوف تأخذ مكانها تماما، مثلما حدث حينما انتقل هذا الدور من اليونان إلى الرومان»⁽²⁾.

المطلب الخامس: أطروحة المهيمن الإقليمي الوحيد لـ "جون ميرشايمر"

يرى بعض الباحثين المنتمين للواقعية الهجومية (Offensive Realism) وعلى رأسهم "جون ميرشايمر" أنه يستحيل في الوقت الراهن على أية وحدة دولية مهما بلغت من قوة راجحة تجسيد الهيمنة على العالم، لأنه من الصعب بمكان إظهار قوتها والحفاظ عليها في المناطق النائية للقوى المنافسة الصاعدة، وأن أفضل السبل هو السيطرة على الإقليم الجغرافي الذي تنتهي إليه، وهذا ما تأتي للولايات المتحدة التي باتت أقوى دولة في النظام العالمي، منذ أن وضعت يدها على النصف الغربي للكرة الأرضية. لكن بقاءها على عرش النظام الدولي مرهون باستمرار لعبها لدور المهيمن الإقليمي الوحيد في العالم، من خلال حرصها - فضلا عن مكسب المهيمن الإقليمي- على جعل القوى الدولية المنافسة تتصارع فيما بينها على الأقاليم الأخرى في العالم بدل التركيز على المهيمن الإقليمي⁽²⁾.

يعتقد الواقعيون الهجوميون أن ارتفاع الصين إلى سقف النظام الدولي مرتبط بحذوها حذو الولايات المتحدة ولعبها دور المهيمن الإقليمي، من خلال توسيع فجوة عناصر القوة بينها وبين دول الجوار، الاعتماد على استراتيجيات من شأنها إرغام الولايات المتحدة على الانسحاب العسكري خارج محيطها الإقليمي، أسوة بما فعله الأمريكيون عندما أجبروا القوى الكبرى المناوئة على التوقيع خارج النصف الغربي للكرة الأرضية. بيد أن السجل التاريخي للولايات المتحدة يشير إلى أن الأخيرة مصممة على الانفراد بصفة المهيمن الإقليمي الوحيد في العالم، ومن ثمة فهي لا تتوانى في كبح جماح الصين، إضعافها منعها من السيطرة على الإقليم الآسيوي، منتزة فرصة خشية وقلق بعض الدول المجاورة التي ترى في الصعود الصيني تهديدا لمصالحها القومية، أي أن الولايات المتحدة سوف تتعامل مع الصين بنفس الطريقة تقريبا التي تعاملت بها مع الاتحاد السوفياتي السابق⁽³⁾. كتب "ميرشايمر" حول الطموح الصيني والصعوبات المعارضة أمام اكتسابها لصفة المهيمن الإقليمي⁽⁴⁾ «ليس في هذا إنكار لحقيقة أن الصين ستسعى إلى الحصول على قوة في آسيا. لكن بنية

(1)- فاطمة سليم حماد الطراونة، انهيار الحضارة الغربية: دراسة سوسيولوجية (اجتماعية): مقارنة بين كل من شبنغلر وتويني، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، 2012، ص 348.

(2)- مجموعة من الباحثين، نظرية العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديماء الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2016، ص 238.

(3)- نفس المرجع، ص ص 239، 240.

النظام الدولي تفرض عليها أن تكون أهدافها محدودة؛ فهي لن تكون بتلك الحماقة إلى حد أن تحاول زيادة حصتها من القوة العالمية إلى أقصى حد... إن احتواء الصين القوية ذات الشهية المحدودة سيكون أمرا سهلا نسبيا، وكذلك الحال بالنسبة إلى إشراكها في المساعي التعاونية⁽¹⁾. فليس هناك -حسب "دennis روس" (Dennis Ross)- من قوة بإمكانها لجم التطلعات الإقليمية للصين غير الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن الاعتقاد السائد لدى الكثير من الصينيين كامن في أن واشنطن تعمل على احتواء الصين، خوفا من إضعافها للهيمنة الأمريكية العالمية. فهم يرون بأم أعينهم القواعد الأمريكية وامتداد علاقاتها العسكرية والأمنية في القارة الآسيوية...، ويلاحظون الطوق شبه الدائري المشكل حول الصين⁽²⁾.

وفقا لنظرية المهيمن الإقليمي، ولأن للاهتمام الأمريكي المتزايد بالفضاء الآسيوي يشكل -من وجهة نظر الصين تهديدا- أمينا مباشرا لأمنها القومي، تبدو الصين مصممة على الحد من النفوذ الأمريكي، لاسيما في جنوب شرق آسيا، من خلال عملها بمبدأ "مونرو" بنسخته الصينية. وهذا ما أشار إليه "جون ميرشايمر"⁽³⁾ إلى أن الصين، من أجل تحقيق الهيمنة الإقليمية التي تسعى إليها، لا يمكنها إلا إتباع النموذج الأمريكي، من خلال تبنيها شكلا صينيا خاصا لمبدأ مونرو وتطبيقه على منطقة آسيا والمحيط الهادي⁽⁴⁾. صحيح أن بكين لم تسيطر بعد على فضاءها الإقليمي، إلا أنها نجحت -إلى حد كبير- في تقليص حجم الوجود الأمريكي وتأثيره، معتمدة في سياستها الإقليمية على الدبلوماسية النشطة، ويتجلى ذلك على الخصوص في ما يلي⁽⁴⁾:

- أ- الحد من تدخلها في الشؤون الداخلية للصين، لاسيما في إقليمي التبت وتايوان.
- ب- منعها من القيام بدورات تجسسية واستخباراتية على مستوى مياهاها الإقليمية.
- ت- ردعها عن إجراء مناورات عسكرية بمعية شركائها على مستوى الساحل الصيني، بل وحتى خارج حدود مناطقها الاقتصادية الخاصة.
- ث- منعها من التدخل في النزاعات الإقليمية الصينية والحيلولة دون تدويلها.

في الأخير، يمكن القول أن ما يؤخذ على هذه الأطروحات النظرية العاكسة لوقائع دولية معينة⁽⁵⁾ عدم إيلائها أهمية للدور الذي يمكن أن تلعبه القوى الوسطي أو غير القطبية، سواء في تثبيت النظام الدولي القائم أو في تغييره، وهي الفجوة التي حاول "إدوارد مانسفيلد" (Edward Mansfield) سدها، من خلال دراسته "التركيز والقطبية والتوزيع". إضافة إلى مبالغتها في إعطاء أهمية أكبر للقوة بمفهومها التقليدي (Hard

(1)- نفس المرجع ، ص 241.

(2)- دنيس روس، مرجع سابق، ص 378.

(3)- قراءة في كتاب "الغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، مجلة سياسات عربية، العدد 35، الصادر في نوفمبر 2018، ص 118.

(4)- نفس المرجع، ص 116.

(5)- وليد عبد الحفي، مشكلة إدارة العلاقات الدولية في النظام الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص 04-09.

power) على حساب القوة الناعمة (Soft power)، خاصة إذا علمنا أن القوة العسكرية لم تعد كافية لوحدها لضمان بقاء الدولة،⁽¹⁾ وهو الاسهام الذي جاء به الأكاديمي الصيني "يانغ جيمين" (Yang Gienian) الذي يرى أن أي تحول من نظام قطبي ما إلى نظام قطبي بديل، لا يتم بفعل العوامل العسكرية، بل بالعوامل الاقتصادية، وأن الأزمة الاقتصادية لعام 2008 شكلت نقطة تحول في النظام الدولي السائد منذ انتهاء الحرب الباردة. علاوة على عدم تسليطها الضوء الكافي على المراحل الانتقالية الفاصلة بين نظام قطبي معين وآخر، حيث يكتنفها الغموض، مما يطرح عدة تساؤلات تتمحور حول البعد الزمني لكل مرحلة انتقالية، خصائصها، طبيعة القوى المتوارية والقوى الصاعدة، ومؤشرات الصعود والهبوط، من حيث كونها ثابتة أو متغيرة في كل المراحل التاريخية. فضلا عن تركيزها على مفهوم القطبية في التعريف بالنظام الدولي في خضم تكريس ظاهرة الاعتمادية (Interdependence)، واتساع دائرة الترابط بمختلف أبعاده بين وحدات المجتمع الدولي، وما ينجم عنه من تداخل بين المصالح المشتركة، الأمر الذي يجعل من حركة التفاعل الدولي تسير بوتيرة متسارعة نحو المنظور غير الصفري (Non zero-sum Game)، ويعزز تاليا من مفهوم اللاقطبية.

علاوة على اعتبارها أن الأحداث التاريخية المفصلية تشكل منعرجا حاسما في مسار النظم الدولية، دون التدقيق في مفهوم الحدث المفصلي، فيما إذا كان يقتصر على حروب عالمية ساخنة (الحرب العالمية الأولى والثانية) أو إقليمية (الحرب الروسية الأوكرانية)، أو باردة (الحرب الباردة)، أو يتعداها إلى أحداث أخرى مثل أزمة "كوفيد-19" التي صنفها بعض الأكاديميين "نقطة تحول مركزية" والتي شكلت اختبارا حقيقيا للنظام الدولي الحالي الذي يتسم ببنية غير مستقرة،⁽²⁾ بيد أنها لم تحدث التأثير المنتظر على مساره، دون أن ننسى إخفاق هذه الأطروحات في التنبؤ بميلاد النظام الدولي الجديد، على الرغم من أن أهمية، قيمة وصلاحية أية نظرية -حسب العديد من منظري العلاقات الدولية- إنما تتوقف على مدى قدرتها على التنبؤ بالمستقبل.⁽³⁾ فمن المؤكد -كما يقول- "إيوان هاريسون" (Ewan Harrison) أن السمة المميزة للنظرية المتطورة هي قدرتها -إلى حد ما- على تجاوز منظورها الخاص للعالم الذي تطورت فيه،⁽⁴⁾ أي القدرة على التكيف مع الأحداث والمعطيات الجديدة.

(1)-Indra Kusumawardhana, op cit, p 102.

(2)-Thierry de Montbrial, L'instabilité structurelle du système international, conférence présentée a Rabat le 07/04/2017, p15 : <https://www.bing.com>, vu le 18/08/2025.

(3)- دافد بواتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية من ثيوسيديديس حتى الوقت الحاضر، ترجمة: رائد القاقون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2013، ص 28.

(4)- Ewan Harrison, Waltz, Kant and systemic approaches to international relations, Review of International Studies (2002), p 162.

كما أن المتغير التكنولوجي وتأثيره على بنية النظام الدولي لم يحظى بالقدر الكافي باهتمام القوالب الفكرية السالفة الذكر، إذ تفيد الكثير من الدراسات الحديثة -بإستنادها إلى أدلة كمية- إلى أن تطور ابتكارات الذكاء الاصطناعي والقوة التكنولوجية، باتت تلعب دورا مهما في تحديد التغيرات في بنية النظام الدولي، سواء على مستوى القوى المركزية أو الهامشية.⁽¹⁾ بمعنى التأكيد على أهمية المتغير التكنولوجي في الاخلال بموازن القوى الدولية.

خاتمة:

يستنتج من هذه الورقة البحثية أن التحول البنيوي في النظام الدولي باعتباره إحدى سماته البارزة، يحدث عند أفول نظام دولي بائد، وحلول محله نظام دولي جديد. نظريا، فإن القاسم المشترك بين النظريات السائدة في الحقل التنظيري للعلاقات الدولية التي حاولت -من زوايا مختلفة- تفسير التغير البنيوي في النظام الدولي، يكمن في أن أي تحول في النظام الدولي، إنما ينتج عن أحداث مفصلية يترتب عنها اختلال عميق في موازين القوى للفواعل الدولية الأكثر تأثيرا في السياسة الدولية خلال سياق زمكاني معين، وهذا بصرف النظر عن تباينها في أبعاد القوة الراجعة، وفي اعتبار إعادة النظر في هيكل النظام الدولي، فعلا إراديا أم قانونا طبيعيا (مجرد نواميس تتحكم في مسار القوى العظمى). الملاحظ أن القوالب النظرية السالفة الذكر ليست سوى انعكاسا للواقع الدولي الذي ولدت في رحابه، أي أنها أسيرة الزمان والمكان الذي ينطوي على مفاهيم وافتراضات وأطروحات نظرية معينة، قد لا تصلح على الأقل جزئيا لتفسير كاف للظاهرة قيد البحث، خلال فترات لاحقة، لاسيما في ظل الطابع الديناميكي لحركة التفاعل الدولي. لقد أضى جليا أن المجتمع الدولي المعاصرات يشبه إلى حد كبير -"بيت العنكبوت"، من حيث التداخل وتشابك المصالح بين الوحدات الدولية، وأضحى أكثر تعقيدا من ذي قبل، على المستويين الكمي الناجم عن تزايد القوى الفاعلة غير الدولة، والكيفي المترتب عن تنامي دورها وتأثيرها في السياسة الدولية، تكريس ظاهرة الاعتماد المتبادل، تراجع مفهوم السيادة، النزوع نحو اللاقطبية... الخ. يبدو قصور هذه الأطروحات النظرية في أداء وظيفتها التفسيرية بشأن التغير الهيكلي في النظام الدولي، إلى عدة عوامل: التركيز على مفاهيم تجاوزها الزمن، عدم إيلائها الأهمية اللازمة للقوى الوسطى غير القطبية، وعدم تسليطها الضوء الكافي على المراحل الانتقالية الفاصلة بين النظم الدولية... الخ. ولعل إخفاقها في التنبؤ بميلاد النظام الدولي الجديد، يعد إحدى مؤشرات هذا القصور، مما يعني أنها في حاجة ماسة إلى تجديد إطارها المفاهيمي والنظري وإعادة هيكلة تحليلها، إن لم نقل أننا في حاجة إلى تنظير جديد يستجيب لمتطلبات المتغيرات الدولية والاقليمية اللامتناهية، ويجب على التساؤلات المتجددة ذات الصلة بالظاهرة قيد الدراسة.

(1)-Oscar Granados and Nicolas De la Peña, Artificial Intelligence and International System Structure, Rev. Bras. Polít. Int, 64(1): e003, 2021, p 18.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: باللغة العربية

(أ) - كتب:

- 1- بواتشر دافد، النظريات السياسية في العلاقات الدولية من ثيوسيديس حتى الوقت الحاضر، ترجمة: رائد القاقون، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2013.
- 2- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 3- هنتنجتون صمويل، القوة العظمى الانفرادية: البعد الجديد للقوة، ترجمة: مركز فلسطين للدراسات والبحوث، فلسطين 1999.
- 4- كيسنجر هنري، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، لبنان، 2003.
- 5- مجموعة من الباحثين، العرب وتحديات النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، لبنان، 2004.
- 6- مجموعة من الباحثين، نظرية العلاقات الدولية التخصص والتنوع، ترجمة: ديماء الخضراء، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2016.
- 7- كيغلي تشارلز وبلانتون شانون، السياسة العالمية: التوجهات والتحول، الجزء الأول، ترجمة: منير بدوي وغالب الخالدي، جامعة الملك سعود للنشر، المملكة العربية السعودية، 2017.
- 8- موسى المصري خالد، مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية، دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق، 2014.
- 9- ميرشايمر جون، مأساة سياسة القوى العظمى، ترجمة: مصطفى محمد قاسم، النشر العلمي و المطابع- جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 2012.
- 10- السيد سليم محمد، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، طبعة ثانية، مصر، 1998.
- 11- عودة جهاد، النظام الدولي: النظريات والإشكاليات، دار الهدى للنشر والتوزيع، مصر، 2005.
- 12- روس دنيس، فن الحكم: كيف تستعيد أمريكا مكانتها في العالم، ترجمة: هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت (ب س ن).
- 13- شمال الحسين، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في المفاهيم والأصول، التاريخ والمراحل، الأحداث والظواهر، المناهج والنظريات، التفسير للطبع والنشر، الطبعة الثانية، العراق، 2021.
- 14- شاهر اسماعيل اسماعيل، بنية النظام الدولي كمحدد للسياسة الخارجية للدولة، مجلة نقد وتنوير مقربات نقدية في التربية والمجتمع، عدد أكتوبر 2015.
- 15- شلي السيد أمين، أمريكا والعالم (متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية (2000-2005)، عالم الكتب، مصر 2005.

- 16- شلبي السيد أمين، رؤى عالمية، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 2010.
- 17- عبد الحي وليد، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، شركة الشهاب للنشر والتوزيع، الجزائر 1991.
- 18- صبري مقلد إسماعيل، نظريات السياسة الدولية دراسة تحليلية مقارنة، جامعة الكويت، الكويت 1982.
- 19- غريفيثس مارتن، خمسون مفكرا في العلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج لأبحاث المعرفة للجميع، الإمارات العربية المتحدة، 1999.
- (ب)- أطروحات جامعية:
 - 20- القطراوي خالد جميل عبد الوهاب، التحولات في بنية النظام الدولي وأثره على السياسة الإسرائيلية تجاه القضية الفلسطينية (1985-2010)، أطروحة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الأزهر-غزة، 2014.
 - (ج)- مقالات علمية:
 - 21- بولنوار أمين، تحولات النظام الدولي في ضوء نظرية تحول القوة: دراسة في السياق الروسي الصيني، مجلة الساوره للدراسات الانسانية والاجتماعية، العدد 01، جوان 2025.
 - 22- الجرباوي علي وحش لورد، النظرية الواقعية في مواجهة أحادية القطبية الدولية، سياسات عربية العدد 38، ماي 2019.
 - 23- علاء عبد الحفيظ، السيناريوهات المحتملة لمستقبل النظام الدولي، المنهل: جويلية 2011: <https://platform.almanhal.com/Reader/2/7565>
 - 24- ميسر فتحي محمد، التغير في النظام الدولي و مراكز القوى العالمية: رؤية مستقبلية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد 04 سنة 2015.
 - 25- محمود إبراهيم رانيا، تأثير التغير في نمط النظام الدولي على الأمن القومي العربي: دراسة نمط الأحادي القطب للنظام الدولي (1990-2010)، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، العدد 17، جانفي 2024.
 - 26- المشاقبه عاهد مسلم ومقداد صايل فلاح، النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة-الصين أنموذجا (1991-2016)، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 45، العدد 02، الصادر عام 2018.
 - 27- رادين أندرو وريتش كلينت، وجهات النظر الروسية بشأن النظام الدولي، دراسة صادرة عن مؤسسة راند الأمريكية، كاليفورنيا 2017.
 - 28- سليم حماد الطراونة فاطمة، انهيار الحضارة الغربية: دراسة سوسيولوجية (اجتماعية): مقارنة بين كل من شبنغلروتويني، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، 2012.
 - 29- عبد الحي وليد، مشكلة إدارة العلاقات الدولية في النظام الدولي المعاصر، ورقة علمية صادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، نوفمبر 2022.

- 30- علي المهداوي مثنى ومهدي صالح بسرى، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية، مجلة العلوم السياسية، العدد 63 جوان 2022.
- 31- خميس خالد، هيكل النظام الدولي المعاصر بين التعددية والأحادية القطبية: دراسة نظرية، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة، المجلد 37-38، سنة 2018-2019.
- 32- خالد القاضي جمال، مقارنة نظرية لمستقبل التحولات الأيديولوجية في بنية النظام الدولي، مجلة الجيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد 16 الصادر في مارس 2018.
- 33- غانم ساتيك نيروز وقاسم حسين أحمد، التغيرات في بنية النظام الدولي و انعكاساتها على الثورات العربية، مجلة سياسات عربية، العدد 03 الصادر في شهر جويلية 2013.
- (د)- تقارير:

- 34- قراءة في كتاب "الغز الصيني: استراتيجية الصين وقوتها وتأثيرها منذ الحرب الباردة"، مجلة سياسات عربية، العدد 35، الصادر في نوفمبر 2018.

ثانيا: باللغة الأجنبية

- 35- Ewan Harrison, Waltz, Kant and systemic approaches to international relations, Review of International Studies (2002).
- 36- Giudicelli Julien, Relations Internationales, Hal open science, France, 2012.
- 37- Kusumawardhana Indra, Understanding The Dynamic of International System Through The Lens of Complex System Approach, Journal Hubungan Internasional, Tahun X, No.1, Januari - Juni 2017.
- 38- Granados Oscar and De la Peña Nicolas, Artificial Intelligence and International System Structure, Rev. Bras. Polít. Int, 64(1): e003, 2021.
- 39- Thierry de Montbrial, L'instabilité structurelle du système international, conférence présentée a Rabat le 07/04/2017, p15 : <https://www.bing.com>, vu le 18/08/2025.